

Distr.: General
23 December 2013
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



اللجنة الإحصائية

الدورة الخامسة والأربعون

٤-٧ آذار/مارس ٢٠١٤

البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للمناقشة واتخاذ القرار: استعراض

البرامج: وضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً

تقرير فريق أصدقاء الرئيس المعني بوضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً

مذكرة من الأمين العام

وفقاً لمقرّر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠١٣/٢٣٥، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير فريق أصدقاء الرئيس المعني بوضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً. وفي هذا التقرير، يجري الفريق تقييماً للممارسات الوطنية والإقليمية والدولية الراهنة فيما يتعلق بوضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً. ويتناول التقرير بالنقاش آفاق إيجاد مجموعة من مقاييس التقدم تكون محكمة من الناحية الفنية ومتفقا عليها على الصعيد العالمي، وسبل المضي قدماً نحو تحقيق ذلك. وعلاوة على ذلك، يناقش الفريق مسألة قياس ورصد أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من خلال استعراض المقترحات الحالية لوضع إطار للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتوضيح الحاجة إلى اعتماد نهج متكامل ومحكم فنياً للقياس، وتحديد العناصر البالغة الأهمية لتنفيذ إطار جديد للرصد. ويتضمن فرع مستقل رسائل رئيسية موجهة لمقرري السياسات، ومقترحات تدعو إلى زيادة إشراك الإحصائيين الرسميين في المناقشة والعمليات الجارية في سبيل وضع خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ومقترحات لتنفيذ برنامج العمل المتعلق بوضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً.

* E/CN.3/2014/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

200114 200114 13-63056 (A)



تقرير فريق أصدقاء الرئيس المعني بوضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً

أولاً - معلومات أساسية

ألف - العملية المؤدية إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

١ - في الوثيقة الختامية للاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، طلب رؤساء الدول والحكومات إلى الأمين العام أن يقدم توصيات بشأن المزيد من الخطوات للنهوض بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (قرار الجمعية العامة ٦٥/١). وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢، شرعت الدول الأعضاء في عملية شاملة لوضع مجموعة من أهداف التنمية المستدامة (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق). وهناك اتفاق واسع على ضرورة أن تتقارب العمليتان في خطة واحدة للتنمية العالمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥ تكون التنمية المستدامة في جوهرها (انظر A/68/202).

٢ - ووفقاً للوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، أنشئ فريق عامل يتألف من ٣٠ عضواً وكلف بإعداد اقتراح بشأن أهداف التنمية المستدامة لتتضمن فيه الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين (انظر القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق، الفقرة ٢٤٨). وأنشئ الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣. ووفقاً لنفس الوثيقة الختامية، ينبغي أن تكون أهداف التنمية المستدامة محدودة العدد وطموحة ويسهل التعريف بها؛ وينبغي لها أن تعالج بطريقة متوازنة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة جميعها وأن تتسق مع خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأن تدمج فيها (المرجع نفسه، الفقرتان ٢٤٦-٢٤٧). وبحلول شباط/فبراير ٢٠١٤، سيكون الفريق العامل المفتوح باب العضوية قد عقد ثماني جلسات ومن المقرر أن يختتم أعماله بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٣ - وقد عقدت مناسبة خاصة نظمها رئيس الجمعية العامة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية في نيويورك في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣. وكانت المناسبة فرصة للتأمل في الخطوط العريضة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي الوثيقة الختامية لهذه المناسبة، اتفقت الدول الأعضاء على عقد مؤتمر قمة رفيع المستوى في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (انظر القرار ٦٨/٦، الفقرة ٢٦). وبالتالي، فإن المرحلة النهائية من المشاورات الحكومية الدولية بشأن الخطة المذكورة ستبلغ أوجها خلال الدورة التاسعة

والستين للجمعية العامة. ودُعي الأمين العام إلى أن يقدم قبل نهاية العام ٢٠١٤ تقريراً يدمج فيه جميع المساهمات المتاحة حتى ذلك الحين ليكون بمثابة مساهمة في المفاوضات الحكومية الدولية التي ستطلق في بداية الدورة التاسعة والستين (انظر القرار ٦٨/٦، الفقرة ٢٥).

باء - إشراك المجتمع الإحصائي

٤ - لا يزال المجتمع الإحصائي يقدم خبراته بطرق عديدة في المناقشات المعنية بأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ منذ البداية.

٥ - وقد قام فريق الخبراء المشترك بين وكالات الأمم المتحدة والمعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يتألف من وكالات دولية ومنظمات إقليمية ومكاتب إحصائية وطنية ويتولى مسؤولية رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على الصعيدين العالمي والإقليمي، بإصدار تقرير عن الدروس المستفادة من رصد الأهداف الإنمائية للألفية في آذار/مارس ٢٠١٣^(١). ويسلط التقرير الضوء على الدور الذي يضطلع به المجتمع الإحصائي في عملية اختيار الأهداف والغايات والمؤشرات الخاصة بالإطار الإنمائي الجديد. وقد قامت فرقة عمل مشتركة معنية بقياس التنمية المستدامة، من اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية (يوروستات) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، بإصدار تقريرها النهائي الذي يتضمن توصيات بشأن قياس التنمية المستدامة^(٢)، والذي أقره مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين في حزيران/يونيه ٢٠١٣. وصدر في تموز/يوليه ٢٠١٣ تقرير ساهم فيه ٥٠ من كيانات الأمم المتحدة بشأن الإحصاءات والمؤشرات لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥^(٣). ويشكل هذان التقريران الأخيران معا مساهمة في وضع مؤشرات إحصائية لرصد التنمية المستدامة.

٦ - واللجنة الإحصائية هي الكيان الرائد في النظام الإحصائي العالمي ومركز التنسيق الحكومي الدولي لإعداد واستعراض المؤشرات المستخدمة في منظومة الأمم المتحدة، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٢٧٠/٥٧ بء. وما فتئت اللجنة توفر التوجيه والقيادة

(١) يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي التالي:

[http://unstats.un.org/unsd/broaderprogress/pdf/Lesson%20Learned%20from%20MDG%20Monitoring_2013-03-22%20\(IAEG\).pdf](http://unstats.un.org/unsd/broaderprogress/pdf/Lesson%20Learned%20from%20MDG%20Monitoring_2013-03-22%20(IAEG).pdf)

(٢) يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي التالي:

www.unece.org/fileadmin/DAM/stats/documents/ece/ces/2013/SD_framework_and_indicators_final.pdf

(٣) يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي التالي:

www.un.org/en/development/desa/policy/untaskteam_undf/UNTT_MonitoringReport_WEB.pdf

في رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية منذ البداية. وستقوم اللجنة وآليات عملها بقيادة وتوجيه الاستجابة للاحتياجات الإحصائية الناشئة عن الخطة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥.

ثانياً - إنشاء فريق أصدقاء الرئيس المعني بوضع مقاييس للتقدم أوسع نطاقاً ألف - الولاية والتكوين

٧ - اعتمدت اللجنة الإحصائية في جلستها الرابعة والأربعين، المعقودة في عام ٢٠١٣، قرارها ١١٤/٤٤ الذي أعربت فيه عن تأييدها لتشكيل فريق أصدقاء الرئيس. وتمثل ولاية الفريق في وضع برنامج عمل من أجل استحداث مقاييس أوسع نطاقاً للتقدم على أساس عملية تقييم للممارسات الوطنية والإقليمية والدولية الراهنة في هذا المجال. وطلب إلى الفريق أن يجري استعراضاً تقنياً للجهود المبذولة حالياً بغية تحديد أفضل الممارسات وتيسير تبادل المعرفة، خاصة لصالح البلدان النامية؛ وطلب أيضاً إلى الفريق أن يرصد عن كثب النقاش الدائر بشأن أطر التنمية وإطلاع مكتب اللجنة الإحصائية على ما يُستجد، من خلال إجراء حوار فعال مع هيئات الأمم المتحدة والأوساط السياساتية لضمان الأخذ منذ البداية بنهج محكم للقياس الإحصائي في الأعمال التحضيرية لخطة التنمية لمرحلة ما بعد عام ٢٠١٥. وطلب أيضاً إلى الفريق أن يقدم إلى اللجنة في دورتها المقبلة في عام ٢٠١٤ تقريراً عن النتائج الأولية لعمله من أجل تلقي التوجيه بشأن أعماله المقبلة.

٨ - وقد أنشئ فريق أصدقاء الرئيس في أيار/مايو ٢٠١٣. وهو يتكون من البلدان الـ ٢٢ التالية: الأرجنتين وأستراليا وألمانيا وأوغندا وإيطاليا والبرازيل وبوتسوانا وجامايكا وجزر البهاما وجمهورية تترانيا المتحدة وسورينام والسويد وفرنسا والفلبين والكاميرون والمغرب والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والهند وبنغلاديش وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. ويرأس الفريق كل من فرنسا والهند. وتشارك المنظمات التالية بصفة مراقبين: منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (باريس ٢١)، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، واللجنة الاقتصادية لأوروبا. وتعمل شعبة الإحصاءات بوصفها الأمانة.

باء - أعمال الفريق حتى الآن

٩ - اضطلع فريق أصدقاء الرئيس منذ أيار/مايو ٢٠١٣ بالأنشطة التالية:

- (أ) أنشأ الفريق موقعا شبكيا لتوفير المعلومات عن العمل الجاري للفريق، واستخدامه منبرا لهذا العمل، وهو ما يعكس التزامه بالعمل بطريقة مفتوحة وشفافة وشاملة. ويتضمن الموقع الشبكي أيضا وثائق ومعلومات ذات صلة عن مجالين من مجالات عمل الفريق، هما التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ ومقاييس للتقدم أوسع نطاقا؛
- (ب) استعرض الفريق تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من وجهة نظر إحصائية^(٤)؛
- (ج) ساهم الفريق وكان أداة في إعداد مذكرات إحصائية مرفقة بمجموعة كبيرة من موجزات المسائل المواضيعية^(٥) التي قدمت إلى الجلسات المواضيعية للفريق العامل المفتوح باب العضوية بشأن أهداف التنمية المستدامة. وستقدم المذكرات الإحصائية المتاحة في وثيقة معلومات أساسية؛
- (د) تعاون الفريق وساهم في تنظيم وعقد جلسة غير رسمية في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ للفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة بشأن قياس التقدم؛
- (هـ) قدم الفريق مساهمات بالغة الأهمية في إعداد التقرير الحالي.

ثالثا - استعراض الأعمال المنجزة لوضع وتنفيذ مقاييس للتقدم أوسع نطاقا وقياس التنمية المستدامة

ألف - التنمية المستدامة ورفاه الإنسان

١٠ - يتناول التقرير الأساسي، الذي أعدته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية برعاية الأمم المتحدة بعنوان "مستقبلنا المشترك" (١٩٨٧)، التنمية المستدامة باعتبارها شكلا من أشكال عدالة التوزيع يتيح تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة أجيال المستقبل على

(٤) يمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي التالي: www.post2015hlp.org/wp-content/uploads/2013/05/UN-Report.pdf.

(٥) تولى إعداد موجزات المسائل فريق دعم تقني يشرف عليه فريق عمل الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الذي يدعم التحضيرات الجارية على نطاق المنظومة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ويتكون من أكثر من ٦٠ هيئة من الكيانات والوكالات التابعة للأمم المتحدة ومن منظمات دولية.

تلبية احتياجاتها الخاصة بها. وقد مثل التقرير نقطة البداية للمناقشات المتعلقة بمقاييس التقدم الأوسع نطاقاً. وفي عام ١٩٩٢، عزز المشاركون في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية مفهوم التنمية المستدامة ودعوا إلى دمج حماية البيئة في استراتيجيات النمو الاقتصادي، بربط كل منهما بظروف المعيشة والعمل اللائقة والإنصاف في إمكانية الحصول على الموارد.

١١ - وفي عام ٢٠٠١، أطلق الاتحاد الأوروبي استراتيجيته للتنمية المستدامة، التي استهدفت التحسين المستمر لنوعية الحياة للأجيال الحالية والمقبلة؛ وقد حددت هذه الاستراتيجية في عام ٢٠٠٦. وفي عام ٢٠٠٧، عقد مؤتمران، أولهما في اسطنبول، وخصص لبحث مشروع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المعني بقياس التقدم المحرز في المجتمعات؛ والثاني بعنوان "ما وراء الناتج المحلي الإجمالي"، وقدمت فيه توصية بقائمة الإجراءات ذات الأولوية بشأن نوعية الحياة والرفاه. وقد مهد هذان المؤتمران الطريق لإنشاء اللجنة المعنية بقياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، التي يرأسها جوزيف ستيجليتز، وإعداد تقريرها الرائد، الذي تضمن توصية بشأن الإحصاءات^(٦). وفور إتاحة ذلك التقرير، أطلق العديد من المبادرات الوطنية والدولية لاقتراح مؤشرات بديلة من شأنها أن تتيح تحسين تقييم نوعية الحياة. وأخيراً، في حزيران/يونيه ٢٠١٣، أيد مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين إطاراً لقياس التنمية المستدامة كانت قد اقترحت فرقة العمل المشتركة بين اللجنة الاقتصادية الأوروبية والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومن ثم، عندما أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ولاية إعداد المزيد من مقاييس التقدم في وثيقته الختامية المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه" (انظر قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق)، كان قدر كبير من العمل قد أُنجز بالفعل أو كان قيد الإنجاز^(٧).

(٦) Joseph E. Stiglitz, Amartya Sen and Jean-Paul Fitoussi, "Report by the Commission on the Measurement of Economic Performance and Social Progress"، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. ويمكن الاطلاع عليه في الموقع الشبكي التالي: www.stiglitz-sen-fitoussi.fr/documents/rapport_anglais.pdf.

(٧) قدمت اللجنة الإحصائية، في مناسبات مختلفة خلال الأعوام السابقة، منتدى لتبادل الخبرة ومناقشة الوسائل المتاحة لقياس التقدم والرفاهية. وقبل انعقاد دورتها الثالثة والأربعين في عام ٢٠١٢، كان قد جرى تنظيم منتدى رفيع المستوى بعنوان "قياس الأمور غير قابلة للقياس: تحدي حدود الإحصاءات الرسمية". وقامت اللجنة في دورتها الثالثة والأربعين بمناقشة التقرير المقدم من فرنسا عن قياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي (E/CN.3/2011/35). وفي دورتها الرابعة والأربعين، المعقودة في عام ٢٠١٣، عقد منتدى رفيع المستوى بشأن الإحصاءات الرسمية وخصص لقياس التقدم.

تعريف الرفاه والتقدم والاستدامة

١٢ - أسهم تقرير اللجنة المعنية بقياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، والعمل الذي تقوم به فرقة العمل المشتركة من اللجنة الاقتصادية لأوروبا/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية/منظمة التعاون والتنمية في توضيح فكرة الرفاه والتقدم الاجتماعي والتنمية المستدامة. ويُفهم "الرفاه" في التقرير كمجموعة ساكنة من النواتج التي يحصل عليها الناس (أي الآن وهنا)، في حين يفهم "التقدم" على أنه التغييرات الحاصلة في هذه النواتج على مدى فترة زمنية معينة، وتفهم "الاستدامة" باعتبارها الاحتياجات المتغيرة من أجل المحافظة على استمرار التقدم لأجل غير مسمى وعلى مر الزمن. وتتمثل الرسالة الرئيسية للتقرير في التركيز على قياس ظروف المعيشة الحالية (الرفاه) بجانبها المادي وغير المادي (بما في ذلك التوزيع) وبحث قابلية استدامة الرفاه في المستقبل. وبالمثل، حددت فرقة عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية/منظمة التعاون والتنمية ثلاثة أبعاد مفاهيمية للرفاه البشري: الرفاه البشري للجيل الحالي في بلد معين (هنا والآن)؛ ورفاه الأجيال المقبلة (فيما بعد)؛ ورفاه الناس الذين يعيشون في البلدان الأخرى (في مكان آخر).

قياس الرفاه ونوعية الحياة

١٣ - الرفاه مفهوم متعدد الأبعاد يشمل مستويات المعيشة المادية (الدخل، والاستهلاك، والثروة)، والصحة، والتعليم، والأنشطة الشخصية (بما في ذلك العمل)، والأصوات السياسية والحكومة، والصلات والعلاقات الاجتماعية، والبيئة (الحالية والمستقبلية)، وانعدام الأمن (الاقتصادي والمادي)^(٨). وبقياس مستويات المعيشة من الناحية المادية يتم التركيز على منظور الأسر المعيشية. ويتطلب ذلك النظر إلى أبعد من الناتج المحلي الإجمالي، أي إلى مقاييس الدخل التي تأخذ في الحسبان مجموعة متنوعة من الأنشطة السوقية وغير السوقية، على أن يتم النظر أيضا في الأصول والنفقات الاستهلاكية في سياق نظام الحسابات القومية. ويشمل علاوة على ذلك مقاييس اللامساواة وقابلية الوصول التي تتعلق بالكيفية التي يتوزع بها الاستهلاك والدخل والأصول بين الأفراد والأسر المعيشية والمجموعات السكانية والأجيال المقبلة. ويتطلب قياس نوعية الحياة مقاييس ذاتية وموضوعية متعددة الأبعاد للرفاه.

(٨) ناصر أحد البلدان إدراج الثقافة باعتبارها أحد أبعاد الرفاه. وعلى الرغم من ذلك، يمكن القول بأن الثقافة هي مسألة الموازنة بين الأبعاد المختلفة المعترف بها.

قياس الاستدامة

١٤ - يطرح قياس الاستدامة صعوبة تحديد مدى إمكانية المحافظة على المستوى الحالي من الرفاه لأجيال المستقبل. ويمكن تقييم الاستدامة مع مرور الزمن عن طريق النظر إلى مجموعة الأصول الاقتصادية والبيئية والاجتماعية والبشرية الرئيسية التي تنتقل من الأجيال الحالية إلى الأجيال المقبلة، وكيفية تأثر هذه الأصول. بما ينفذ اليوم من أعمال وسياسات وسلوكيات. ويعتبر قياس الاستدامة مهمة بالغة التعقيد. ومن أجل استيعاب التفاعلات المعقدة بين الاقتصاد والمجتمع والبيئة، سيتم دعم هذه القياسات بالجهود الرامية إلى النهوض بالأطر المحاسبية الحالية بوجود نهج لمنظومة من الأرصد والتدفقات.

باء - الجهود المبذولة والممارسات المتبعة على الصعيد العالمية والإقليمية والوطنية في ما يتعلق بقياس التنمية المستدامة ورفاه الإنسان

الجهود المبذولة على الصعيد العالمي

١٥ - قامت العديد من الدول وتقوم حالياً بقدر كبير من العمل من أجل قياس جوانب الحياة التي ترى أنها هامة لرفاه الإنسان والتنمية المستدامة^(٩). فعلى الصعيد العالمي، هناك العمل الذي تقوم به اللجنة الإحصائية في ما يتعلق برصد الأهداف الإنمائية للألفية، وإطار تطوير إحصاءات البيئة، ونظام المحاسبة البيئية والاقتصادية، وكذلك المذكرة المقدمة من الأمين العام المعنونة "السعادة: في سبيل توخي نهج متكامل تجاه التنمية"، والتي صدرت في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ (A/67/697). وبالإضافة إلى ذلك، وضعت شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مجموعة من مؤشرات التنمية المستدامة من أجل قياس التقدم المحرز على الصعيد الوطني^(١٠). وكما سبقت الإشارة أعلاه، ففي عام ٢٠١٣ أقر مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين إطاراً مفاهيمياً لقياس التنمية المستدامة.

الجهود التي تبذلها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

١٦ - ما فتئت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تعالج مسألة كيفية قياس الرفاه والتقدم الاجتماعي لأكثر من عقد من الزمن. وأسفرت جهودها عن بدء مبادرة المنظمة

(٩) سيقدم وصف تفصيلي للمبادرات المختلفة في ورقة معلومات أساسية. ولم تذكر جميع هذه المبادرات نظراً لعددتها الكبير.

(١٠) مؤشرات التنمية المستدامة: المبادئ التوجيهية والمنهجيات، الطبعة الثالثة، (Guidelines and Methodologies, 3rd ed. United Nations, New York, October 2007). متاحة على الموقع الشبكي التالي: www.un.org/esa/sustdev/natlinfo/indicators/guidelines.pdf

”السعي إلى حياة أفضل“ في عام ٢٠١١، وتضم المبادرة مجموعة من مؤشرات الرفاه التي يتم تحديثها بانتظام وتُنشر في التقرير نصف السنوي المعنون ”كيف هي أحوال الحياة؟ قياس الرفاه“^(١١). ويستفيد الإطار المفاهيمي الذي تستخدمه منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لتعريف الرفاه وقياسه من تقرير اللجنة المعنية بقياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي ويميز بين الرفاه الحالي والمستقبلي. ويقاس الرفاه الحالي لجالين واسعين هما الأحوال المعيشية المادية (الدخل والثروة، وفرص العمل والأجور، وظروف السكن المادية) ونوعية الحياة (الحالة الصحية، والتوازن بين الحياة العملية والاجتماعية، والتعليم والمهارات، والصلات الاجتماعية، والمشاركة المدنية والحكم الرشيد، ونوعية البيئة، والأمن الشخصي والرضا عن الحياة). أما الرفاه المستقبلي (أو استدامة الرفاه) فيقيّم من خلال مؤشرات للأشكال المختلفة من ”رأس المال“ التي توجه الرفاه على مر الزمن، اتباعاً للنهج الذي أوصت به فرقة العمل المعنية بالتنمية المستدامة للجنة الاقتصادية لأوروبا/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية/منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي^(١٢).

الجهود التي يبذلها النظام الإحصائي الأوروبي

١٧ - في عام ٢٠٠٦، تم تجديد استراتيجية التنمية المستدامة للاتحاد الأوروبي. وأنشئ نظام لمؤشرات التنمية المستدامة من أجل رصد التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف الاستراتيجية وغاياتها. ويعتمد إطار المؤشرات على ١٠ مواضيع تعكس التحديات الرئيسية والغايات والمبادئ التوجيهية الرئيسية للاستراتيجية. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٩، نشرت المفوضية الأوروبية رسالتها COM (2009) 433، المعنونة ”إجمالي الناتج المحلي وسواه: قياس التقدم المحرز في عالم متغير“، التي هدفت إلى تحسين المؤشرات لكي تعطي انعكاساً أفضل للشواغل السياسية والاجتماعية. وفي عام ٢٠١١، اعتمدت لجنة النظام الإحصائي الأوروبي تقريراً من المجموعة المسماة ”فريق الرعاية“، الذي يشارك في رئاسته كل من المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، والمعهد الوطني للإحصاء والدراسات الاقتصادية في فرنسا، وكان التقرير بعنوان

(١١) انظر www.oecd.org/statistics/betterlifeinitiative/measurewell-beingandprogress.htm و www.oecd.org/statistics/howslife.htm.

(١٢) يمكن اعتبار إطار قياس الرفاه الذي جرى تطويره ضمن مبادرة منظمة التعاون والتنمية الموصوفة أعلاه والمسماة ”السعي إلى حياة أفضل“ إطاراً ذات طابع عالمي، أي من المحتمل أن يكون هاماً لجميع البلدان. ولكن من الواضح أن الأهمية النسبية للأبعاد المختلفة المدرجة في إطار منظمة التعاون والتنمية ستباين بين البلدان، وكذلك قد يختلف اختيار المؤشرات المستخدمة لرصد الإنجازات المحققة في هذه الأبعاد بحيث يعكس الظروف والتاريخ والتحديات الخاصة بكل بلد. وتقوم منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومركز التنمية التابع لها بإعداد تقرير مشترك عن وضع إطار معدّل يعالج بشكل أفضل خصوصيات البلدان النامية.

”قياس التقدم المحرز، الرفاه والتنمية المستدامة“، وتُرجمت فيه التوصيات الواردة في تقرير اللجنة المعنية بقياس الأداء الاقتصادي والتقدم الاجتماعي إلى مجموعة محددة من الإجراءات المموسة يقوم بها النظام الإحصائي الأوروبي^(١٣). وينفذ النظام الإحصائي الأوروبي حاليا ٥٠ إجراء محمدا اقترحها فريق الرعاية في ما يتعلق بالأركان التالية ذات الأولوية: منظور الأسر المعيشية وجوانب توزيع الدخل؛ والاستهلاك والثروة؛ والقياسات متعددة الأبعاد لنوعية الحياة؛ والاستدامة البيئية. وفي سياق استراتيجية النمو لأوروبا قبل العام ٢٠٢٠ (أوروبا ٢٠٢٠)، اكتسب المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية أيضا تجربة في تقديم الخبرة التقنية أثناء عملية تحديد الأهداف والمؤشرات وخلال عملية الرصد^{(١٤)(١٥)}.

الجهود المبذولة على الصعيد الوطني

١٨ - تعهد العديد من الدول الأعضاء بإنجاز قدر كبير من العمل في وضع وتجميع مقاييس أوسع نطاقا للتقدم المحرز (يجري إعداد وثيقة معلومات أساسية تصف المبادرات والخبرات)^(١٦). ومنح صدور التقرير الدراسي للجنة المعنية بقياس الأداء الاقتصادي والتقدم

(١٣) متاح على الموقع الشبكي التالي: http://epp.eurostat.ec.europa.eu/portal/page/portal/pgp_ess/about_ess/measuring_progress

(١٤) على سبيل المثال، لقياس التقدم المحرز في تحقيق أهداف أوروبا ٢٠٢٠، تم الاتفاق على خمسة أهداف رئيسية للاتحاد الأوروبي بأسره. وترجم هذه المجموعة المحدودة من الأهداف التي تشمل نطاق الاتحاد الأوروبي إلى أهداف وطنية تعكس الحالات والظروف المختلفة ويتم قياسها على أساس سنوي، بحيث يمكن لكل دولة عضو أن تتحقق من مدى تقدمها في تحقيق هذه الأهداف http://ec.europa.eu/europe2020/pdf/targets_en.pdf. وبالإضافة إلى ذلك، وضعت موجزات مواضيعية لتيسير المقارنة بين الدول الأعضاء، ولوضع التحديات الاقتصادية التي تواجهها في سياق أوسع نطاقا http://ec.europa.eu/europe2020/making-it-happen/key-areas/index_en.htm.

(١٥) الرسالتان التاليتان للجنة الأوروبية تسلطان الضوء على دور أوروبا ٢٠٢٠، الذي يستند إلى النهج التكامل الذي بدأته استراتيجية الاتحاد الأوروبي للتنمية المستدامة من خلال المساهمة في تحقيق قدر أكبر من الاتساق والتعميم والتكامل للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في سياسات الاتحاد الأوروبي بوجه عام: الرسالة 92 COM (2013) المعنونة ”العيش الكريم للجميع: إنهاء الفقر ومنح العالم مستقبلا مستداما“، والرسالة 531 COM (2013) المعنونة: ”ما بعد عام ٢٠١٥: نحو اتباع نهج شامل ومتكامل لإزاء تمويل التنمية المستدامة والقضاء على الفقر“.

(١٦) في عام ٢٠٠٢، على سبيل المثال، أصبح المكتب الأسترالي للإحصاءات أول وكالة إحصائية وطنية تنتج أداة قياس لها نطاق تركيز واسع لتقييم التقدم المحرز على الصعيد الوطني، حيث وضعت ما سمي آنذاك ”قياس التقدم الذي أحرزته أستراليا“، وأصبح الآن يعرف باسم ”مقاييس التقدم الذي أحرزته أستراليا“. وبالمثل، في عام ٢٠٠٣، أصدر مكتب الإحصاءات الاتحادي السويسري، بالمشاركة مع إدارات أخرى في الحكومة السويسرية ”رصد التنمية المستدامة في سويسرا“ لتقييم ما إذا كان البلد يسير على الطريق التنمية المستدامة.

الاجتماعي في عام ٢٠٠٩ زحما جديدا لهذه الجهود، ودُشنت نتيجة لذلك عدة مبادرات هامة في بلدان مختلفة لتحسين القياسات الحالية للتقدم والرفاه والتنمية المستدامة. ويتراوح نطاق هذه المبادرات من مشاورات تجري على نطاق البلد بأسره (مثل تلك التي بدأها رئيس وزراء المملكة المتحدة ديفيد كاميرون، وتلك التي بدأت في أستراليا وإيطاليا وكندا)، إلى اللجان البرلمانية (مثل تلك التي أنشئت في ألمانيا وفنلندا)، واجتماعات المائدة المستديرة للخبراء المكلفة باقتراح مجموعات مؤشرات استنادا إلى الإحصاءات القائمة (في إيطاليا واليابان وإسبانيا، على سبيل المثال)، والمبادرات الرامية إلى تطوير إحصاءات جديدة (مثل الدراسات الاستقصائية الجديدة التي دشنت في فرنسا والمغرب والمكسيك واليابان). وتشدد بلدان كثيرة (أستراليا، وبوتان، ونيوزيلندا، وهولندا) على أهمية تقديم الأفكار والأدوات لصانعي السياسات في ما يتعلق بكيفية استخدام التدابير الجديدة في سياساتهم. وتقوم بلدان عدة بإشراك المواطنين في مناقشات عن الأمور الأكثر أهمية في حياتهم. وكثيرا ما يتم وضع مقاييس جديدة.

جيم - آفاق وسبل إيجاد مجموعة من مقاييس التقدم التي تكون محكمة من الناحية الفنية ومتفقا عليها على الصعيد العالمي

إنشاء الأساس المفاهيمي

١٩ - على مدى السنوات الماضية، حدثت تطورات كثيرة في جميع أنحاء العالم في مجال قياس التقدم المحرز والاستدامة. وحتى وإن كانت الأولويات بالنسبة للبلدان والمناطق غير متماثلة، يبدو أن إلما عالميا بمفاهيم الرفاه، يتضمن مجموعة أساسية مشتركة من أبعاد الرفاه، قد بدأ يبرز في كثير من البلدان. ويمكن تعريف التنمية المستدامة، بإيجاز، على أنها تحسين الرفاه للجميع في الوقت الحاضر وفي المستقبل. وعلاوة على ذلك، فالإطار الذي اقترحتة فرقة عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا/المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية/منظمة التعاون والتنمية يربط الجوانب المفاهيمية الثلاثة المعروفة في "مستقبلنا المشترك" (الآن وهنا، وفيما بعد، وفي مكان آخر) بالمواضيع المتصلة بالسياسات أو بأبعاد الرفاه الشامل. ويتم تمييز ٢٠ موضوعا تغطي الجوانب البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية المستدامة. وهذه المواضيع هي: الرفاه الشخصي، والاستهلاك والدخل، والتغذية، والصحة، والعمل، والتعليم، والإسكان، والترفيه، والسلامة البدنية، والأراضي والنظم الإيكولوجية، والمياه، ونوعية الهواء، والمناخ، وموارد الطاقة، والموارد لغير الطاقة، والثقة، والمؤسسات، ورأس المال المادي والمعرفي والمالي.

أهداف التنمية المستدامة والأهداف والغايات لما بعد عام ٢٠١٥ والمقاييس الأوسع للتقدم

٢٠ - سيستفيد وضع وتنفيذ خطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من العمل المنجز لوضع مقاييس أوسع للتقدم، لأنه من المتوقع أن تكون التنمية المستدامة في صميم خطة كهذه، والتنمية المستدامة هي أساس المقاييس الأوسع نطاقا التي تم وضعها للتقدم. وعلى الرغم من ذلك، ستختبر المناقشات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أيضا أهمية المقاييس الحالية والمقترحة وقابليتها للتطبيق على الصعيد العالمي. فعلى سبيل المثال، بعض الأهداف والغايات الجديدة المقترحة لا تتم تغطيتها بشكل جيد في الإحصاءات الرسمية الحالية، ولا تزال تنقصها مفاهيم القياس ومؤشرات. وكذلك، فالكثير من الجهود الرامية إلى وضع مقاييس أوسع نطاقا للتقدم تبذل في بلدان متقدمة النمو، وتعكس في معظمها الحالة الخاصة لهذه البلدان. وبناء على نتائج أهداف التنمية المستدامة، ومناقشة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، قد تحتاج مقاييس التقدم الحالية إلى تنقيح أو تعديل لكي تتقارب في مجموعة من مقاييس أوسع نطاقا للتقدم تكون محكمة من الناحية الفنية ومتفقا عليها على الصعيد العالمي. ومن ثم، لا ينبغي اعتماد مقاييس أوسع نطاقا ومتفقا عليها على الصعيد العالمي إلا بعد اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

رابعا - قياس ورصد أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

ألف - استعراض المقترحات التي قدمها فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٢١ - في تموز/يوليه ٢٠١٣، طُلب إلى أعضاء فريق أصدقاء الرئيس أن يستعرضوا تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥^(٤). وقد طُلب من الفريق تحليل الآثار الإحصائية المترتبة عن التقرير، والتعليق على المقترحات بشأن الإحصاءات وعلى قدرة النظم الإحصائية على قياس الغايات المقترحة. وقدمت البلدان والمنظمات السبعة عشر التالية تعليقاتها، وقدم العديد منها تحليلا مفصلا ومعمقا، والبلدان هي: أستراليا، ألمانيا، إيطاليا، بوتسوانا، جامايكا، السويد، فرنسا، الفلبين، الكاميرون، المملكة المتحدة، الهند، هنغاريا، هولندا، المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، اتحاد باريس ٢١، اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

ضرورة انسجام مختلف الأطر والخطط

٢٢ - أعرب فريق أصدقاء الرئيس عن ترحيبه باستخدام تقرير الفريق الرفيع المستوى كأساس لمناقشة إطار لأهداف وغايات التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. واتفق الفريق مع الفكرة القائلة بأن الإطار الجديد ينبغي أن يهدف إلى إنهاء العمل على الأهداف الإنمائية للألفية وتجاوزها نحو خطة عالمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد طرح كل من الفريق الرفيع المستوى، ومبادرة شبكة حلول التنمية المستدامة^(١٧) وغيرهما مجموعات مختلفة من الأهداف العالمية. ومع أن هناك الكثير من القواسم المشتركة فيما بين الأهداف والمواضيع، هناك أيضا بعض الاختلافات. ولذلك، أوصى فريق أصدقاء الرئيس بالعمل على التقريب بين مختلف الأطر والمقترحات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة والأهداف والغايات الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ في مرحلة مبكرة، والأمثل أن يكون ذلك قبل البدء في مناقشة الغايات والمؤشرات.

ضرورة جعل الغايات تناسب جميع البلدان

٢٣ - يلاحظ فريق أصدقاء الرئيس أن على الرغم من كون الأهداف التوضيحية الاثني عشر المقترحة في تقرير الفريق الرفيع المستوى أهدافا عالمية، فإن الغايات المرتبطة بها لا تناسب جميع البلدان. وإن كان صحيحا أن البلدان تواجه تحديات عالمية يجب التعامل معها على الصعيد العالمي، فمن الصحيح أيضا أن لها خصوصيات إقليمية ووطنية ومحلية يتعين أخذها في الاعتبار. وقد تختلف الغايات من بلد إلى آخر حسب مستوى التنمية، ولذلك اقترح الفريق المزيد من المرونة على الصعيد الوطني. وعرض الفريق اتباع نهج متعدد المستويات في تحديد الأهداف، يؤلف بين مجموعة صغيرة من الأهداف العالمية التي تعكس النتائج المتفق عليها عالميا، وبين غايات ومؤشرات محددة تعكس مستويات التنمية والسياق والمسؤولية والقدرة الخاصة بكل بلد.

بيانات الشراكة العالمية من أجل التنمية

٢٤ - رحب فريق أصدقاء الرئيس بتشديد الفريق الرفيع المستوى على أهمية إحداث ثورة في مجال البيانات (تشمل المكاتب الإحصائية الحكومية، والمنظمات الدولية، ومنظمات المجتمع المدني، والمؤسسات، والقطاع الخاص) من أجل تحسين نوعية الإحصاءات والمعلومات المتاحة

(١٧) انظر "برنامج عمل للتنمية المستدامة: تقرير إلى الأمين العام للأمم المتحدة" (٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣). متاح على الموقع الشبكي التالي: <http://unsdsn.org/files/2013/11/An-Action-Agenda-for-Sustainable-Development.pdf>

للمواطنين وإنشاء شراكة عالمية بشأن بيانات التنمية لتحقيق ذلك. وستستلزم تلبية الطلب المتزايد على البيانات والمعلومات الزيادة في تمويل الأنشطة الإحصائية وقدراتها وتنسيقها، لكن ثورة البيانات قد لا تعني الشيء نفسه للبلدان التي تمر بمراحل مختلفة من التنمية الإحصائية. وقد أكد الفريق أن ثورة البيانات ينبغي أن تركز على أكثر من مجرد تقديم البيانات، بل ينبغي أيضا أن تشمل الاستثمار في وضع المفاهيم وأطر القياس والتصنيفات والمعايير. ويجب كذلك أن يكون تعزيز الصلات بين البيانات والإحصاءات وعمليات صنع القرار التي تقوم عليها المساءلة جانبا رئيسيا في ثورة البيانات. وأقر الفريق بأن البيانات المفتوحة، والبيانات الضخمة، والمعلومات الجغرافية المكانية، ونظم المعلومات الجغرافية، تشكل منابع جديدة للبيانات قد تمكن من تحقيق الفعالية من حيث التكلفة في إنتاج الإحصاءات. ومع ذلك، أوصى الفريق بتوحي العناية في تقييم الفرص والتحديات التي تمثلها مصادر البيانات الجديدة المذكورة عند استخدامها كمصادر معلومات لأغراض الرصد. وأوصى الفريق أيضا بأن تفي البيانات المنتجة من مصادر جديدة بشروط ومعايير الجودة اللازمة في الإحصاءات الرسمية. ونظرا إلى أن دور الخبراء الإحصائيين الرسميين دور بالغ الأهمية في وضع نظام قياس مشترك استنادا إلى الإحصاءات التي يُعدها كل بلد، اقترح الفريق أن يتولى النظام الإحصائي الرسمي قيادة الشراكة العالمية بشأن بيانات التنمية برعاية اللجنة الإحصائية. وينبغي أن تهدف هذه الشراكة إلى تحديد وسد الثغرات الإحصائية الحاسمة الأهمية، وتوسيع نطاق سبل الحصول على البيانات، وحشد الجهود الدولية لضمان أن البيانات الأساسية المتعلقة بغايات ومؤشرات ما بعد عام ٢٠١٥ ستكون متاحة في الوقت المناسب والممكن. وسوف تكون الشراكة بحاجة إلى أن تتوفر لها الموارد المناسبة، وأن يكون لها هيكل إداري ملائم لضمان التوصل إلى الأهداف المرجوة. وأوصى الفريق بالاستفادة من الشراكات القائمة، وإشراك اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة في آلية التنسيق.

السعي إلى إنشاء نظام إحصائي رسمي فعال بوصف ذلك غاية قائمة بذاتها

٢٥ - بالنظر إلى الدور الحاسم الذي يؤديه النظام الإحصائي الرسمي في مساءلة الحكومات، دعا فريق أصدقاء الرئيس إلى جعل إدراج نظام إحصائي رسمي غاية قائمة بذاتها، وإلى تحديد مجموعة ملائمة من المقاييس. ويمكن أن تضاف هذه الغاية إلى الهدف رقم ١٠ في تقرير الفريق الرفيع المستوى، المتمثل في ضمان الحكم الرشيد والمؤسسات الفعالة. والأمل المنشود هو أن يُبرز ذلك أهمية الإحصاءات في أذهان صانعي السياسات وأن يكفل الدعم المالي لتحقيق هذه الغاية^(١٨).

(١٨) سوف ترمي الغاية المتمثلة في توفير نظام إحصائي فعال إلى الحصول على الموارد اللازمة لإنتاج البيانات التي يحتاج إليها المستخدمون، وستتطلب استعراض الأولويات والبحث عن الابتكارات الممكنة.

تحليل الأهداف والغايات العالمية

٢٦ - يلاحظ فريق أصدقاء الرئيس أن الأهداف والغايات التوضيحية الواردة في تقرير الفريق الرفيع المستوى طموحة للغاية من منظور إجراء القياسات، لا سيما في وقت ما فتحت تتناقص فيه الموارد المخصصة للإحصاءات في العديد من البلدان. وستكون هناك حاجة إلى استثمارات كبيرة حتى بالنسبة للدول الأكثر تقدماً من الناحية الإحصائية. ومن الضروري توسيع نطاق الإحصاءات الرسمية إلى مجالات جديدة، مثل مجال الحوكمة، وإلى اقتراح المؤشرات وفقاً لمختلف الفئات الاجتماعية ذات الصلة (أي حسب الدخل، ونوع الجنس، والموقع الجغرافي، والإعاقة، وغير ذلك من الفئات)، للتأكد من عدم إغفال أية فئة. ولا يوشك على تحقيق هذا الهدف الطموح إلا القليل من البلدان، وفي حين أن المطالب السياسية قد تساعد في المضي قدماً نحو تحقيق ذلك الهدف، لا يمكن للتقدم المحرز في ذلك إلا أن يكون تدريجياً. ويؤكد هذا الاعتبار العملي أهمية التشاور مع الخبراء الإحصائيين الرسميين قبل الموافقة على مجموعة الغايات، وذلك من أجل تقييم جدوى تحديد المؤشرات المتصلة بها.

٢٧ - وينبغي أن يستند رصد الأهداف والغايات الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ إلى تعاريف وأساليب وتصنيفات قابلة للمقارنة. وانطلاقاً من ذلك، رحب فريق أصدقاء الرئيس بتوصية الفريق الرفيع المستوى بأن يتم اعتماد إطار نظام المحاسبة البيئية - الاقتصادية، وضم غاية نشر واستخدام الحسابات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية إلى الهدف رقم ٩، المتمثل في إدارة أصول الموارد الطبيعية على نحو مستدام.

٢٨ - وأعرب بعض أعضاء فريق أصدقاء الرئيس عن رأي مفاده أن البعد الدولي للتنمية المستدامة (في الأماكن الأخرى) لا وجود له في تقرير الفريق الرفيع المستوى، لا سيما عند تقييم المشاكل العالمية المتعلقة بتغير المناخ وحسائر التنوع البيولوجي والأثر الذي يحدثه كل بلد في رفاه باقي أنحاء العالم. وأشار بعض الأعضاء إلى انعدام الغايات المتعلقة بالشعور الذاتي بالرفاهية، وبوجه أعم، قيام الناس أنفسهم بالإبلاغ عن ظروفهم وتطلعاتهم، رغم أن الفريق الرفيع المستوى يشدد على أن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تستند إلى صوت الجمهور. واقترح بعض أعضاء الفريق أن تضاف غاية تتعلق بظروف السكن إلى الهدف رقم ١، المتمثل في القضاء على الفقر، وأن تضاف غاية تتعلق بإدارة النفايات وإعادة تدويرها إلى الهدف رقم ٩. ويبدو أن التغيرات الديموغرافية وتدفقات الهجرة الدولية لم تعالج معالجة كافية على الرغم من صلتها بالاستدامة.

٢٩ - وفي كثير من الأحيان، أشار أعضاء فريق أصدقاء الرئيس إلى خبراتهم في قياس التقدم والاستدامة وأعربوا عن استعدادهم لتبادلها. ويدعو الفريق الأوساط الإحصائية إلى الاستفادة الكاملة من الخبرة المكتسبة في البلدان والمناطق. وفي هذا السياق، يمكن للفريق أن يشجع على زيادة الدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية من أجل تيسير تقديم مدخلات البلدان في وضع أهداف التنمية المستدامة، والأهداف والغايات الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، وفي تنفيذ إطار الرصد. كما يدعو الفريق الأوساط الإحصائية إلى أن تأخذ في الاعتبار الإطار المذكور أعلاه لقياس التنمية المستدامة، الذي اقترحت فرقة العمل المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وأقره مؤتمر الخبراء الإحصائيين الأوروبيين في حزيران/يونيه ٢٠١٣^(١٩). ومن بين الدروس المستفادة، تم التشديد على أن الأهداف والغايات العالمية يجب أن تُحول إلى غايات وطنية، وعلى أن تكون لكل بلد ملكية البيانات الخاصة به. وسيطلب ذلك موازنة الاستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاءات^(٢٠) وغير ذلك من المبادرات الوطنية والإقليمية في المجالات الإحصائية مع احتياجات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

باء - الحاجة إلى نهج قياس متكامل ومحكم من الناحية التقنية

توافر البيانات لأغراض صنع القرارات: الدروس المستفادة من رصد الأهداف الإنمائية للألفية

٣٠ - تُرجم إطار رصد الأهداف الإنمائية للألفية رؤيةً ملهمةً إلى مجموعة من الأهداف والغايات الملموسة والمحددة زمنياً يمكن رصدها باستخدام مؤشرات محكمة من الناحية الإحصائية. ومنذ اعتمادها في عام ٢٠٠٠، أحدثت الأهداف الإنمائية للألفية تغييراً كبيراً ساعد في تحديد الأولويات العالمية والوطنية وفي تحفيز العمل على أرض الواقع. ويمثل مفهوم رصد الأهداف الملموسة بواسطة مؤشرات محكمة من الناحية الإحصائية أحد مكامن القوة الواضحة في الإطار من المنظورين السياسي والإحصائي. وقد عزز هذا الإطار أهمية الإحصاءات السليمة الموثوق بها في وضع السياسات الإنمائية. وفي العديد من الحالات، أدت الأهداف الإنمائية للألفية دوراً أساسياً في تعزيز النظم الإحصائية وتحسين المنهجيات الإحصائية، وفي جمع واستخدام البيانات ذات النوعية الجيدة.

(١٩) تعرض فرقة العمل في تقريرها نظام قياس مرنا يشمل عدداً من مجموعات المؤشرات البديلة التي تلي متطلبات مختلف منظورات التنمية المستدامة. كما تتسم المؤشرات بالمرونة، بحيث يمكن استعمال هذا النظام في البلدان النامية والمتقدمة النمو على حد سواء.

(٢٠) انظر <http://paris21.org/NSDS>.

٣١ - وقد تمت الإشارة إلى مواطن الضعف التالية في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وينبغي النظر فيها خلال وضع وتنفيذ إطار الرصد لما بعد عام ٢٠١٥^(٢١): لم تتضح الطريقة التي يمكن بها تكييف الغايات العالمية مع الحقائق الوطنية والديناميات الإقليمية؛ هناك شعور بأن الغايات والمؤشرات وضعت باتباع نهج تنازلي ودون إجراء المشاورات المناسبة؛ كانت الاتجاهات العالمية والإقليمية تميل إلى الخضوع لسيطرة عدد قليل من البلدان؛ يبدو أن نظام الرصد فشل في إبراز التقدم الكبير الذي أحرزته بلدان كانت ظروفها الأولية غير ملائمة؛ يمكن أن يؤدي رصد المجاميع الوطنية الإجمالية إلى إهمال الفئات الضعيفة؛ كان هناك عدد من أوجه عدم الاتساق بين الأهداف والغايات والمؤشرات، حيث لم تعالج المؤشرات بعض الأهداف معالجة كافية؛ كانت بعض الغايات غير دقيقة أو غير محددة بوضوح، في حين كانت أخرى طموحة أكثر من اللازم؛ لم يتم ذكر الديناميات السكانية؛ لم يتم النظر إلى أوجه الترابط والتآزر بين تحقيق مختلف الأهداف والغايات بعين الاعتبار؛ تم وضع بعض الغايات بناء على إمكانية الحصول على الخدمات، مع إهمال جوانب الجودة. وعلاوة على ذلك، لم يتم النظر في توافر البيانات وجودتها واختلاف قدرات النظم الإحصائية الوطنية كما يجب، مما جعل أجزاء كبيرة من البيانات الوطنية تُستمد من تقديرات المنظمات الدولية.

تحديد الغايات واختيار المؤشرات: ضرورة إشراك الخبراء الإحصائيين في مرحلة مبكرة

٣٢ - إن وضع خطة إنمائية لما بعد عام ٢٠١٥ ترمي إلى رصد تحقيق الأهداف والغايات الإنمائية وإلى إخضاع الجهات الفاعلة من مختلف المستويات للمساءلة يتطلب وضع الاعتبار اللازم لجوانب القياس. فالأهداف والغايات التي لا يمكن قياسها لا يمكن رصدها. وكما يتضح بالفعل من الإطار القائم لرصد الأهداف الإنمائية للألفية، فإن التوصل إلى نظام لرصد مجموعة شاملة من الأهداف والغايات العالمية يمكن تطبيقه في جميع البلدان (وفي داخلها) مهمة شاقة، لا سيما بالنظر إلى الاختلافات الوطنية في توافر البيانات والقدرات الإحصائية. ولذلك، ينبغي التشاور مع الخبراء الإحصائيين أثناء مناقشة مختلف مقترحات الأهداف والغايات، في وقت مبكر وحسب الاقتضاء، لكي يقدموا تقييمهم المحايد من المنظور الإحصائي. وينبغي أن يتحاور الخبراء الإحصائيون مع السياسيين على الصعيد العالمي (على نحو ما يقوم به فريق أصدقاء الرئيس واللجنة الإحصائية)، وكذلك على الصعيد الوطني في وقت مبكر خلال المناقشة المتعلقة بالأهداف والغايات.

(٢١) فريق عمل الأمم المتحدة المعني بخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تحقيق المستقبل الذي نصبو إليه للجميع: تقرير إلى الأمين العام (نيويورك، حزيران/يونيه ٢٠١٢). انظر أيضا تقرير فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية عن الدروس المستفادة من رصد الأهداف الإنمائية للألفية في آذار/مارس ٢٠١٣ (انظر الحاشية ١).

٣٣ - وقد حدد فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية معايير وضع الغايات واختيار المؤشرات. وخلال عملية صياغة أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي أن يقدم الخبراء الإحصائيون دعماً تقنياً مستمراً في وضع الغايات وتحديد المؤشرات المناسبة بالتشاور مع البلدان في مختلف مراحل التنمية. وسيكون فحص واختبار جدوى الغايات والمؤشرات من أهم المهام.

الحاجة إلى اتباع نهج متكامل والدور الذي تلعبه أطر القياس الإحصائي

٣٤ - لقد أصبح من الثابت أن يتبع نهج متكامل في وضع الإحصاءات الاقتصادية. وبالمثل، فإن إطار الرصد لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن يتبع نهجاً متكاملاً يغطي المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، متى كان ذلك ملائماً ومجدياً. وعلى المستوى الإحصائي، فإن الأبعاد الهامة لهذا التكامل تتضمن جمع البيانات، وتجهيز البيانات، والمفاهيم والتعاريف، والترتيبات المؤسسية. ويعتبر جمع البيانات هو أبرز مجال يمكن أن تتكامل فيه الجهود بين المجالات الإحصائية التي يضمها إطار الرصد لما بعد عام ٢٠١٥ (التكامل الأفقي)، ولا سيما تكامل الجهود في مجال استخدام الدراسات الاستقصائية المعنية بالمصادر الإدارية والأسر المعيشية والأعمال التجارية. وعلى المستوى السياسي، فإن خطة التنمية المستدامة تهدف إلى إدماج كافة المجالات السياسية (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، ومعها جوانب الحوكمة، في مجموعة متجانسة من الأهداف التي تدعم إخضاع عملية الرصد لنهج متكامل هي الأخرى.

٣٥ - وفي تقرير "قياس التنمية المستدامة" الصادر عن الفريق العامل المعني بقياس التنمية المستدامة، المشترك بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، اتفق الفريق على أنه يلزم إيجاد إطار مُحكم سليم من الناحية التحليلية لكي تنطلق منه القرارات العملية^(٢٢). ففي غياب مثل هذا الإطار، فإن كل شيء يمكن أن يخضع لاعتبارات مؤقتة ويقع تحت تأثير المصالح الخاصة. ومراعاة لذلك، فقد صمم الفريق العامل إطاراً مفاهيمياً عريضاً لقياس التنمية المستدامة يركز على مفهوم رأس المال^(٢٣).

(٢٢) Joint ECE/Eurostat/OECD Working Group on Statistics for Sustainable Development, *Measuring Sustainable Development* (Geneva, 2009), p. 23, quoted from Partha Dasgupta, *Human Well-being and the Natural Environment* (Oxford University Press, 2001), p. 178

(٢٣) ينطوي إطار القياس على مجموعة من المنهجيات والقواعد التنظيمية اللازمة لتحويل البيانات الأساسية إلى معلومات مفيدة متسقة مع الإطار المفاهيمي الذي تركز عليه هذه المنهجيات والقواعد (Joint ECE/Eurostat/OECD Working Group on Statistics for Sustainable Development, *Measuring Sustainable Development* (Geneva, 2009), p. 13

٣٦ - ويمثل نظام الحسابات القومية نقطة انطلاق لتصميم إطار لقياس التنمية المستدامة بناء على المؤشرات التي تقوم على رأس المال، إذ إن هذا النظام يُعدّ بمثابة مصدر للقياسات المتعلقة بالأرصدة المالية وأرصدة رأس المال المنتَج. ونظام الحسابات البيئية والاقتصادية هو إطار للقياس لرأس المال الطبيعي متسق مع نظام الحسابات القومية. ومع ذلك، فإن النهج الذي يركز على رأس المال (الذي اقترح كوسيلة لتقييم البعد المستقبلي للاستدامة) لا يُرجى منه أن يكون هو الإطار الذي يُعطي كافة المسائل المدرجة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وهي مسائل يتناول الكثير منها المستوى الحالي للرفاه. وحتى إن ارتضينا استخدام نهج رأس المال في تقييم الاستدامة، فإن هذا التقييم لا يتطلب فقط قياس مجمل الأرصدة التي تندرج تحت أنواع مختلفة من رؤوس الأموال، بل يتطلب أيضا التعرف على العوامل المسببة لأي تغييرات قد تطرأ على هذه الأرصدة (مثل الاستثمار والإهلاك وكفاءة الاستخدام)^(١١). وعلاوة على ذلك، فإن النهج المرتكز على رأس المال لا يمكن اعتباره إطارا مقبولا عالميا لمناقشة المسائل الاجتماعية ومسائل الصحة والحوكمة، وهي المسائل التي ستشكل جوهر خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ على الأرجح.

٣٧ - ويمكن للنهج المتكامل وللإطار الإحصائي للقياس عند استخدامهما أن يسهلا تحليل أوجه الترابط القائمة بين العديد من المسائل التي ستشغل بال مقررري السياسات أثناء وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.^(٢٤)

جيم - تنفيذ إطار رصد جديد

دور اللجنة الإحصائية في تأسيس نظام للرصد

٣٨ - انطلاقا من دور اللجنة الإحصائية بوصفها الكيان الذي يعتلي قمة النظام الإحصائي العالمي وانطلاقا من ولايتها بوصفها جهة التنسيق الحكومية الدولية المنوط بها وضع واستعراض المؤشرات التي تستخدمها منظومة الأمم المتحدة، فإن اللجنة، بآليات عملها (من قبيل أفرقة أصدقاء الرئيس، والأفرقة المشتركة بين الوكالات، وأفرقة الخبراء، وما إلى ذلك)، ستتولى توجيه وقيادة الجهود الرامية لتلبية الاحتياجات الإحصائية الناشئة عن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.^(٢٥) ويتعين على اللجنة أن تضطلع بالمهام التالية:

(٢٤) على سبيل المثال، فإن مناقشة أوجه الترابط بين المسائل المتعلقة بالزراعة والأمن الغذائي والتغذية قد تعني دراسة تأثير سلاسل الإنتاج والاستهلاك على الصحة والاقتصاد والبيئة والتعليم.

(٢٥) ستضع هيئات تقرير السياسات هذه الأهداف والغايات في حدود اختصاص كل منها. وستقدم اللجنة الإحصائية المشورة بشأن أفضل طريقة لتحديدها وقياسها.

(أ) من آذار/مارس ٢٠١٤ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٥: المساهمة في العملية التي ينفذها الفريق العامل الرفيع المستوى المفتوح العضوية والمعني بوضع أهداف التنمية المستدامة وعملية الجمعية العامة الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأهداف وغايات خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥ (تقييم الغايات)؛

(ب) من آذار/مارس ٢٠١٤ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٥: تحديد المؤشرات وتجهيزها واختبارها؛

(ج) من آذار/مارس ٢٠١٤ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦: تصميم إطار للرصد وإنشاؤه، وهي مهمة تنطوي على إنشاء فريق خبراء ووضع خطة تفصيلية لعمله، والتحضير لجمع بيانات الأساس وتأسيس نظام للإبلاغ.

خطة عمل بوسان للإحصاء وتأسيس شراكة مُعززة من أجل تطوير العمل الإحصائي وبناء القدرات الإحصائية

٣٩ - لقد نالت مسألة بناء القدرات الإحصائية منذ فترة طويلة اعترافاً بأهميتها بوصفها حجر زاوية في عملية رصد الأهداف الإنمائية العالمية. وإدراكاً للتباين بين القدرات المؤسسية والتقنية للبلدان، فقد تعاون المجتمع العالمي في سبيل تحسين إعداد الإحصاءات منذ أن انطلقت الأهداف الإنمائية للألفية. ووضِع هذا التعاون، في عام ١٩٩٩، في إطار رسمي وهو الشراكة في مجال الإحصاء من أجل التنمية في القرن الحادي والعشرين (شراكة الإحصاء ٢١). وقد كرست شراكة الإحصاء ٢١ جهودها لتشجيع البلدان النامية على تحسين إنتاج الإحصاءات واستخدامها، بوسائل من بينها معاونة هذه البلدان في تعزيز نظمها الإحصائية الوطنية، بسبل منها جهود التنسيق بين مستخدمي البيانات ومنتجها ومقرري السياسات ومقدمي التعاون الإنمائي؛ ومن خلال مساعدة البلدان في تصميم وتنفيذ ورصد الاستراتيجيات الوطنية لتطوير العمل الإحصائي؛ وتوفير المعارف من خلال حفظ البيانات والوثائق.

٤٠ - وجدد المجتمع الدولي في عام ٢٠١١ التزامه تجاه هذه الجهود من خلال خطة عمل بوسان للإحصاء التي تحدد ثلاثة أهداف، هي: (أ) دمج الإحصاءات في عمليات صنع القرار دمجاً تاماً، بوسائل من بينها إشراك الخبراء الإحصائيين في عمليات التخطيط والميزنة والرصد والتقييم وإعادة تركيز الاستراتيجيات الإحصائية الوطنية بحيث تصبح قادرة على توليد البيانات اللازمة لدعم أولويات التنمية على المستوى القطري؛ (ب) تعزيز إتاحة البيانات والقدرة على استخدامها، بطرق من بينها زيادة المعارف وتنمية المهارات اللازمة لاستخدام الإحصاءات؛ (ج) زيادة موارد النظم الإحصائية، بطرقٍ من بينها التأكد من أن نتائج

مؤتمرات القمة العالمية والمنتديات رفيعة المستوى تُقرّ إقراراً خاصاً بضرورة تنمية القدرات الإحصائية، والتأكد من فعالية التمويل المخصص للمعلومات الإحصائية. ويتعين تعزيز الشراكات القائمة مثل شراكة الإحصاء ٢١ وخطة عمل بوسان للإحصاء، وربما يستلزم الأمر أيضاً تأسيس شراكات إضافية لكي يتسنى ضمان تنسيق وتوسيع نطاق جهود بناء القدرات اللازمة لرصد أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

الأولويات الوطنية وإدماج المتطلبات الجديدة

٤١ - يُنتظر من البلدان أن تعتمد أهداف التنمية المستدامة والأهداف والغايات لما بعد عام ٢٠١٥ على المستوى السياسي بما يتماشى مع أولوياتها وظروفها. وينبغي للإحصاءات أن تتبّع هذا النهج وينبغي لأنشطة رصد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والمساعدة التقنية وبناء القدرات المرتبطة بها أن تركز على المواءمة مع الأولويات الوطنية. وينبغي في الوقت ذاته إدماج أي متطلبات جديدة ناشئة عن أهداف التنمية المستدامة وعن رصد خطة التنمية بما بعد عام ٢٠١٥ في برنامج العمل الإحصائي العادي في البلدان وفي ترتيباتها وهياكلها المؤسسية القائمة. ويهدف إدماج المتطلبات الجديدة في النظم الإحصائية القائمة إلى زيادة الفعالية والكفاءة وإلى تحسين استدامة عمليات جمع البيانات القائمة والعمليات الجديدة لجمع البيانات. فمن الضروري مثلاً تفادي إجراء أي دراسات استقصائية جديدة خارج نطاق النظام الاستقصائي القائم وخارج الهياكل المؤسسية القائمة للنظم الإحصائية الوطنية ويتعين تجنب إجراء أي دراسات دون التنسيق مع هذه النظم وهياكلها.

إعداد وتنفيذ منهجيات ومصادر وطرق جديدة للحصول على البيانات ودمجها ونشرها

٤٢ - قد يستلزم رصد أهداف وغايات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ استحداث واعتماد مفاهيم وأطر قياس جديدة ومصادر وطرق وتقنيات جديدة للبيانات. فمجال الحوكمة مثلاً سيحتاج من الأوساط الإحصائية إلى جهد كبير لتطوير المفاهيم وأدوات القياس فيه، وسيحتاج لتطبيق برامج إحصائية تلي احتياجاته من المعلومات. وسيكون من الضروري أيضاً تنفيذ نظام المحاسبة البيئية والاقتصادية. بيد أن سد بعض الفجوات المعلوماتية الكبيرة جداً في البلدان النامية، بل وفي كثير من البلدان المتقدمة، سيتحقق في المقام الأول عن طريق تنفيذ أو تعزيز الأدوات والإحصائيات القائمة مثل تسجيل الأحوال المدنية، وإجراء الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، وتنفيذ الإحصاءات البيئية.

٤٣ - وقد توافرت مصادر جديدة محتملة للبيانات وأدوات ونهج جديدة لجمع البيانات ودمجها ونشرها واستخدامها بفضل نظم البيانات المفتوحة والبيانات الضخمة ونظم

المعلومات الجغرافية المكانية ونظم تبادل البيانات الإحصائية والبيانات الوصفية وتكنولوجيات الإنترنت والهواتف المحمولة. وقد يفتح ذلك الباب لإنتاج إحصاءات جديدة وسريعة وفعالة الكلفة. وفي هذا السياق، ينبغي لنظم الإحصاءات الرسمية أن تسعى إلى التشاور مع نظم الإحصاءات غير الرسمية وإلى إيجاد علاقات تآزر معها. غير أن عملية إنتاج البيانات، بغض النظر عن مصدرها، يجب أن تراعي متطلبات الإحصاءات الرسمية ومعايير الجودة التي تسري عليها. فمن المستحسن إجراء تقييم دقيق للمجازفة التي تمثلها هذه البيانات الجديدة عند استخدامها كمصادر لمعلومات لرصد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

إعادة النظر في الآليات القائمة: احتمالات إحداث ثورة في مجال البيانات

٤٤ - رغم حدوث تقدم لا ريب فيه منذ انطلاق الأهداف الإنمائية للألفية^(٢٦)، لا تزال معظم البلدان النامية تعاني من نقص حاد في قدرتها على إنتاج واستخدام الإحصاءات في مجالات رئيسية كالفقر والصحة والتعليم^(٢٧). وفي ضوء هذا النقص، يقترح تقرير فريق الشخصيات البارزة إحداث ثورة بيانات تستغل مصادر البيانات القائمة والجديدة في دمج الإحصاءات في عملية صنع القرار دمجاً تاماً، وفي تعزيز إتاحة البيانات للجميع وتعزيز القدرة على استخدامها وفي ضمان زيادة الدعم الذي تتلقاه الأنظمة الإحصائية^(٤). وستضم ثورة البيانات المقترحة عنصراً إضافياً وهو تأسيس شراكة عالمية بشأن بيانات التنمية.

٤٥ - أولاً، يبدو أن الحكومات وصناع القرار يدركون أهمية الإحصاءات في مواجهة التحديات العالمية، وهو ما تجلّى في المناقشات التي دارت بشأن أهداف التنمية المستدامة وبشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ثانياً، فإن رصد أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ سيزيد احتياجات بلدان عديدة من البيانات بدرجة كبيرة. ثالثاً، أمهر التقدم في تكنولوجيا المعلومات عن أدوات ونهج جديدة لجمع البيانات وتخزينها

(٢٦) على سبيل المثال، ارتفعت نسبة البلدان في المناطق النامية التي تنتج بيانات كافية لتوفير تحليل الاتجاهات لمؤشرات الأهداف ١٦-٢٠ من مجموعة الأهداف الإنمائية للألفية، من ٢ في المائة في تموز/يوليه ٢٠٠٣ إلى ٨٣ في المائة في تموز/يوليه ٢٠١٢. وقد تحسّن التنسيق أيضاً، إذ اعتمدت نسبة ٩٤ في المائة من البلدان النامية نهج "الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات".

(٢٧) عادة ما يزداد الوضع سوءاً في المجالات الإحصائية التي لم تتضمنها الأهداف الإنمائية للألفية: فتفتقر كثير من البلدان النامية إلى البيانات الأساسية الخاصة بالمواليد والوفيات، وبعدهد الوظائف ونوعيتها، وبالإنتاجية الزراعية. وفي ٢٠١٢، لم تكن توجد نظم مكتملة للتسجيل المدني في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سوى في أقل من ١٠ في المائة من بلدانها. ولا تنتج سوى ١١ في المائة فقط من البلدان النامية بيانات عن الهدف ٥ من الأهداف الإنمائية للألفية الخاص بالوفيات النفاسية. وفي الواقع، فإن كل البيانات المتاحة عن شمال أفريقيا وجنوب آسيا وأوقيانوسيا هي عبارة عن تقديرات خرجت بها وكالات الأمم المتحدة.

ونشرها واستخدامها. ويمكن لهذه العناصر الثلاثة، مدعومة بالشراكات المناسبة، أن تشجع بالفعل على إحداث ثورة بيانات من شأنها سد الثغرات القائمة وتوفير الاحتياجات الناشئة من البيانات.

٤٦ - ويجب أن يُعهد إلى النظم الإحصائية الوطنية بالولايات المناسبة وتزويدها بالموارد الكافية لكي يتسنى لها الاستمرار في تطوير ما لديها من ترتيبات مؤسسية وعمليات ونهج لإنتاج الإحصاءات، ولا سيما إذا كانت هذه النظم ستُكلف بتغطية مجالات إحصائية جديدة (مثل قياس الحوكمة أو قياس الشعور الذاتي بالرفاه) وإنتاج بيانات مُصنفة بشكل أكثر تفصيلاً بشأن مناطق معينة أو بشأن مجموعات مجتمعية من ذوي الاحتياجات الخاصة. ويمكن زيادة فعالية وكفاءة النظام الإحصائي بوضع مجموعة متكاملة ومدروسة من الغايات والمؤشرات، وتطبيق نهج رصد متكامل ومدروس بنفس القدر، والابتكار في استخدام المصادر والأدوات الجديدة لجمع البيانات. غير أنه سيكون من الضروري توفير موارد إضافية كبيرة للإحصاءات لتحقيق ثورة البيانات المنشودة.

خامساً - الرسائل الرئيسية وبرنامج العمل المقترح لفريق أصدقاء الرئيس

ألف - الرسائل الأساسية الموجهة إلى صانعي السياسات

٤٧ - خطة عالمية للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ - تهدف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في الوقت نفسه إلى الانتهاء من العمل الذي يتطلبه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتكتملها بأهداف للتنمية المستدامة تتناول الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة بطريقة متوازنة وتآزرية، وتعكس أوجه الترابط والمسائل الشاملة. وينبغي دمج مجموعات الأهداف لبلورة خطة للتنمية تكون موحدة وشاملة. ورغم أوجه الاختلاف، تشترك مختلف المقترحات في المواضيع والأهداف. وينبغي الاتفاق على هذه الأبعاد العالمية في مرحلة مبكرة من العملية، والأمثل أن يتم ذلك قبل بدء المناقشة حول الغايات والمؤشرات. فمن شأن ذلك أن ييسر المناقشة حول الأهداف والمؤشرات من الناحية الإحصائية.

٤٨ - تدارس أبعاد الرفاه - ينبغي أن تعكس هذه الخطة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الطابع الثلاثي الأبعاد للرفاه: رفاه الجيل الحالي في بلد معين (هنا والآن)، ورفاه أجيال المستقبل (فيما بعد)، ورفاه الأشخاص الذين يعيشون في بلدان أخرى (في أماكن أخرى). وهذا هو الإطار الذي اقترحه فرقة العمل المشتركة بين اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمعنية بقياس التنمية المستدامة، وحظي بتأييد مؤتمر الإحصائيين الأوروبيين في حزيران/يونيه ٢٠١٣. ويتضمن

الإطار الذي اقترحتة فرقة العمل أيضا ٢٠ موضوعا يمكن ربطها بسهولة بالمقترحات المتعلقة بالأهداف والغايات.

٤٩ - المشاركة الوثيقة للأوساط الإحصائية في وقت مبكر وعلى نحو مستمر - لا يمكن للمرء تدبير أمر لا يستطيع قياسه. ولذلك، ينبغي أن تتضمن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أهدافا واضحة لها غايات ومؤشرات يمكن قياسها لضمان تحقيق النتائج المرجوة، وإمكانية رصد التقدم المحرز صوب تحقيق هذه النتائج. والمشاركة الوثيقة للأوساط الإحصائية الرسمية الوطنية والدولية في وقت مبكر وعلى نحو مستمر أمر ضروري في عملية صياغة الغايات والمؤشرات لضمان استناد إجراءات الرصد على أسس متينة من المبادئ الراسخة والممارسات الإحصائية السليمة للإحصاءات الرسمية، والقدرات الإحصائية، ومدى توفر البيانات. ولذلك، سيكون من المهم الاستعانة بخبرة وتجربة خبراء إحصائيين من تشكيلة متنوعة من البلدان، إضافة إلى إحصائيين يعملون على الصعيدين الإقليمي والدولي. وينبغي أن تتولى اللجنة الإحصائية إدارة هذه العملية بوصفها الكيان الرائد في النظام الإحصائي العالمي.

٥٠ - الاستناد إلى الدروس المستفادة - ينبغي عدم الاكتفاء بمراجعة الدروس المستفادة من رصد الأهداف الإنمائية للألفية والخبرات المكتسبة خلال إنجاز أعمال الرصد الأخرى، مثل رصد وتقييم مؤشرات التنمية المستدامة في أوروبا، عند تحديد أهداف التنمية المستدامة وأهداف وغايات ما بعد عام ٢٠١٥، بل مراعاتها أيضا عند اتخاذ القرارات بشأن المؤشرات وتنفيذ إطار الرصد.

٥١ - إتاحة الوصول إلى البيانات دون قيود - ينبغي تعزيز إتاحة الوصول إلى البيانات دون قيود واستخدامها. حيث ينبغي إتاحة البيانات على نطاق واسع للتمكن من اتخاذ القرارات ووضع السياسات بالاستناد إلى الأدلة، وتقييم فعالية الحكومات، وتعزيز المساءلة عن الإجراءات المتخذة في القطاعين العام والخاص. ولا ينبغي الاقتصار على تيسير الوصول إلى البيانات، بل إتاحتها أيضا في صيغ تمكن عامة المستخدمين من تفسيرها واستيعابها. وتشمل هذه الصيغ عرض البيانات، وإعطاء أمثلة على اتخاذ القرارات بالاستناد إلى الأدلة، وتعريف عامة الجمهور والمحللين ووسائط الإعلام بكيفية استخدام مختلف الإحصاءات وعلاقات الترابط فيما بينها.

٥٢ - مراعاة الخصائص الوطنية والإقليمية - تعدّ الأهداف من قبيل القضاء على الفقر أهدافا عالمية، غير أن الغايات المرتبطة بها لا تتناسب مع جميع البلدان أو المناطق في جميع أنحاء العالم. وفي حين تواجه البلدان تحديات عالمية يجب التعامل معها على الصعيد العالمي، فإنه ينبغي مراعاة الخصائص الإقليمية والوطنية والمحلية. ولذلك، يوصى باتباع نهج متعدد

المستويات في تحديد الأهداف والغايات يجمع بين مجموعة صغيرة من الأهداف العالمية التي تعكس النتائج المتوخاة المتفق عليها عالميا وغايات ومؤشرات أكثر تحديدا تعكس وتراعي مختلف مستويات التنمية والأولويات السياسية ومستويات المسؤولية والقدرات الإحصائية. ففي مجال رصد الأهداف الإنمائية للألفية على سبيل المثال، برزت أبعاد التنمية الإقليمية والتدابير المتخذة إقليميا كليات بناء أساسية جسّدت الرابط الهام بين الخطة العالمية وتنفيذ الأهداف على الصعيد الوطني. وأخيرا، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام لأوجه عدم المساواة وأوجه الترابط بين مختلف الأهداف والغايات داخل البلدان.

٥٣ - إدراج غاية تتعلق بفعالية النظام الإحصائي الرسمي - تكتسي النظم الإحصائية الرسمية أهمية أساسية في إتاحة ما تسترشد به الحكومات من معلومات في اتخاذ القرارات. والزيادة في استخدام البيانات في رصد السياسات العامة تجعل من ضمان الجودة الذي بوسع الإحصاءات الرسمية إتاحتها أمرا ضروريا. وبوسع الإحصاءات الرسمية أن تضمن أيضا جودة الإحصاءات التي تُعدّها مصادر أخرى (خاصة) والتي قد تشكل زيادة استخدامها جانبا من الثورة المتوخاة في مجال البيانات. وينبغي إدراج غاية تكفل فعالية النظام الإحصائي الرسمي في إطار هدف معقول في مجال "الحكومة الرشيدة"، ووضع مجموعة ملائمة من التدابير. وعلى الرغم من محاولة الإحصائيين في البلدان النامية تحسين النظم الإحصائية لهذه البلدان وجعلها أكثر فعالية من حيث التكلفة، فإن تحسين القدرات الإحصائية في عدد من البلدان النامية لا يزال ضروريا. وعلى سبيل المثال، لا تزال العديد من البلدان في منطقة آسيا والمحيط الهادئ وفي أفريقيا غير قادرة على إجراء الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية دون دعم مالي وتقني من الخارج، وهي تستمد معظم بياناتها عن الأهداف الإنمائية للألفية من برامج الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التي تتم برعاية دولية، مثل تلك التي تتعلق بالدراسة الاستقصائية العنقودية المتعددة المؤشرات والدراسة الاستقصائية الديمغرافية والصحية. وإضافة إلى ذلك، لم يقترن التحسّن في توفر بيانات الدراسات الاستقصائية في كثير من الأحيان بتعزيز نظم تسجيل البيانات الإدارية، مثل سجلات الأحوال المدنية أو نظم تقديم الخدمات الاجتماعية، على الرغم من أهميتها في مجال الرصد المتواصل للجوانب الأساسية للاتجاهات السكانية ومدى توفر الخدمات الأساسية. ولا تقتصر ضرورة إرساء نظام إحصائي فعال على ضمان جودة البيانات واستدامة الإحصاءات، بل هو ضروري أيضا لضمان تحمل البلدان للمسؤولية التامة عن البيانات.

٥٤ - ضرورة تنمية القدرات الإحصائية - يفرض قياس الأهداف الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، التي اقترحها تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ضغوطا متزايدة على النظم الإحصائية الوطنية، مثلا في مجال استحداث

فروع جديدة من الإحصاءات وتصنيف البيانات الموجودة. وينبغي للمجتمع العالمي أن يواصل الاستثمار في تنمية القدرات الإحصائية ودعم الجهود التي تبذلها البلدان في تلبية هذا الطلب المتزايد. وينبغي أن تركز تنمية القدرات الإحصائية على تهيئة مؤهلات دائمة (ومستدامة). ولن يُيسر ذلك تتبع التقدم المحرز في مجال الأهداف الجديدة فحسب، بل سيدعم أيضا بشكل هام اتخاذ القرارات بالاستناد إلى الأدلة والشفافية والمساءلة داخل البلدان.

باء - مقترحات من أجل زيادة المشاركة في المناقشة والعمليات الجارية في سبيل وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥

٥٥ - الاستعانة بالخبرات والتجارب من جميع أنحاء العالم - المهمة المطلوبة من الإحصاءات الرسمية هي ضمان أن يُدرج في أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ نهج محكم للقياس يستند إلى المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية. وينبغي مراعاة التجارب والخبرات المكتسبة في رصد الأهداف الإنمائية للألفية والتنمية المستدامة لكفالة تدارس أفضل الخيارات فيما يتعلق بالمؤشرات ومصادر البيانات ذات الصلة وتجميع البيانات. كما ينبغي مراعاة المستجدات المفاهيمية، مثل وضع إطار اللجنة الاقتصادية لأوروبا والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لقياس التنمية المستدامة بالاستناد إلى القواعد المعيارية المتفق عليها دوليا. وستيسر المشاركة الوثيقة في وقت مبكر وعلى نحو مستمر للخبراء من المنظومات الإحصائية الدولية والإقليمية والوطنية عملية وضع البنية الأساسية اللازمة على المستوى الإحصائي والمؤسسي لمواءمة رصد البيانات الوطنية والإقليمية والدولية والإبلاغ بها.

٥٦ - استمرار الحوار والمشاركة - ابتداء من الآن وحتى أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، ستركز اللجنة الإحصائية وفريق أصدقاء الرئيس على دعم العمليات السياسية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ بقصد ضمان تحاور الأوساط السياسية والأوساط الإحصائية. ومن المفترض أن تتم استشارة الأوساط الإحصائية في تقييم الأهداف والغايات المقترحة من الناحية الإحصائية طوال عملية المناقشة. وستتعيّن على اللجنة والفريق أن يضعوا الإجراءات المناسبة للتعامل مع هذا المطلب بطريقة فعالة.

٥٧ - إسداء المشورة بخصوص المنهجية - يشكّل إعداد المذكرات الإحصائية التي تركز على أوجه القياس وتُرفق بالتقارير الموجزة عن مختلف المواضيع التي ناقشها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة خطوة أولية هامة نحو الاستعانة بخبرات وتجارب الإحصائيين الرسميين. وإضافة إلى ذلك، سيتعيّن على الإحصائيين تقديم الدعم

في تحديد غايات في المتناول فيما يرتبط بالأهداف المرجوة. وعند الانتهاء من تحديد الغايات، سيتعين اختيار المؤشرات اللازمة لقياسها، ويندرج هذا الجانب في الكفاءات الأساسية لمكاتب الإحصاءات. حيث يستطيع الخبراء الإحصائيون تقديم الدعم بالإجابة على الأسئلة التالية:

- (أ) ما هي المؤشرات التي تناسب على أفضل وجه تقييم ما إذا كان يجري تحقيق غاية ما؟
- (ب) هل هناك بيانات رسمية أو غيرها من البيانات بخصوص جميع البلدان متاحة حالا أو يُحتمل إتاحتها؟
- (ج) ما مدى موثوقية ودقة وحداثة المؤشرات المتاحة في إطار النظام الإحصائي الرسمي (وخارجه)؟ هل يتم ضمان الجودة وفقا للمعايير الدولية؟
- (د) هل المؤشرات محكمة وقابلة للمقارنة على الصعيد الدولي؟
- (هـ) ما هي التحسينات التي يمكن إنجازها في الأجل القصير والمتوسط والطويل في مجال جمع البيانات؟

جيم - مقترحات لمواصلة تنفيذ برنامج العمل المتعلق بوضع مقاييس أوسع نطاقا للتقدم المحرز

٥٨ - يقترح أن يقوم فريق أصدقاء الرئيس بما يلي:

- (أ) الاستمرار في تقديم وتيسير الدعم الإحصائي لصياغة أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لضمان أن تراعى الاعتبارات الإحصائية بصورة ملائمة؛
- (ب) وضع وتنفيذ خطة عمل لتحديد وتنفيذ إطار رصد لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛
- (ج) تلبية الحاجة إلى استحداث مصادر وأساليب ومنهجيات جديدة في مجال البيانات نتيجة لما تتطلبه أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ من بيانات؛
- (د) اقتراح كيفية صياغة الغايات المتعلقة بفعالية النظام الإحصائي الرسمي ودعمها بالمؤشرات.

٥٩ - من المنتظر أن يكون للمناقشة حول أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ولوضع هذه الأهداف والخطة تأثير كبير على ما سيعدّ مقاييس مقبولة عالميا للتقدم المحرز. وقد يمكن بلورة مفهوم إحصائي متفق عليه عالميا بشأن المقاييس الأوسع نطاقا للتقدم المحرز على أساس نتائج المناقشات حول خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولذلك، يقترح أن يُسدي فريق أصدقاء الرئيس المشورة إلى اللجنة الإحصائية بشأن آفاق تحديد مجموعة من المقاييس للتقدم المحرز تكون محكمة ومتفقا عليها عالميا فور اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

سادسا - نقاط للمناقشة

٦٠ - يرجى من اللجنة أن تقوم بما يلي:

- (أ) الإعراب عن آرائها بشأن استعراض العمل المنجز في تحديد وتنفيذ مزيد من المقاييس للتقدم المحرز، وفي قياس التنمية المستدامة، وبشأن آفاق تحديد مجموعة من المقاييس للتقدم المحرز تكون محكمة من الناحية التقنية ومتفقا عليها عالميا؛
- (ب) الإعراب عن آرائها حول استعراض المقترحات المطروحة بشأن الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، والحاجة إلى نهج محكم من الناحية التقنية في مجال القياس، وتنفيذ الإطار الجديد للرصد؛
- (ج) الإعراب عن آرائها بشأن الرسائل الرئيسية الموجهة لصانعي السياسات؛
- (د) الإعراب عن آرائها بشأن العمل الذي أنجزه فريق أصدقاء الرئيس، بما في ذلك إسهامه في إعداد المذكرات الإحصائية من أجل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة؛
- (هـ) الإعراب عن آرائها بشأن برنامج العمل المقترح لفريق أصدقاء الرئيس والموافقة عليه، بما في ذلك مواصلة الفريق المشاركة في المناقشة والعمليات الجارية في سبيل وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.